المرأة والأمن الغذائي: قراءة في الدور التنموي والتحديات المستقبلية..

يمثل الأمن الغذائي أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات في القرن الحادي والعشرين، في ظل تزايد السكان، والتغيرات المناخية، والأزمات الاقتصادية، والصراعات المسلحة، واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية. وقد أصبحت قضية الأمن الغذائي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأهداف التنمية المستدامة، لما لها من تأثير مباشر في القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة العامة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، تحتل المرأة موقعًا محوريًا في منظومة الأمن الغذائي، إذ تؤدي أدوارًا متعددة بوصفها منتجة للغذاء، ومزارعة، وعاملة في الصناعات الغذائية، ومسؤولة عن إدارة الغذاء داخل الأسرة، فضلًا عن دورها في الحفاظ على الموارد الطبيعية ونقل المعارف الزراعية والغذائية بين الأجيال.

وتشير تقارير المنظمات الدولية إلى أن النساء يشكلن نسبة كبيرة من القوى العاملة الزراعية في العديد من الدول النامية، إلا أنهن ما زلن يواجهن تحديات عديدة، من بينها محدودية الوصول إلى الأراضي والتمويل والتكنولوجيا والتدريب والأسواق.

وتزداد أهمية دراسة العلاقة بين المرأة والأمن الغذائي في ظل الأزمات العالمية المتلاحقة، مثل جائحة كوفيد-19، والتغيرات المناخية، والحروب الإقليمية، التي أثرت بصورة مباشرة في إنتاج الغذاء وأسعاره، وأبرزت الحاجة إلى تعزيز دور المرأة باعتبارها شريكًا رئيسيًا في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

كما تؤكد العديد من الأدبيات التنموية أن تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا ينعكس بصورة إيجابية على تحسين التغذية، ورفع مستويات الإنتاج الزراعي، والحد من الفقر، وتحقيق التنمية الريفية. ولذلك تبنت الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي عددًا من السياسات والبرامج التي تستهدف تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الزراعية وضمان حصولها على الموارد والخدمات بصورة عادلة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل الدور التنموي للمرأة في تحقيق الأمن الغذائي، مع استعراض أبرز التحديات التي تواجهها، والوقوف على التجربة المصرية وبعض التجارب الدولية، وصولًا إلى تقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور المرأة في تحقيق الأمن الغذائي خلال المرحلة المقبلة، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي والمرأة والتنمية

أولًا: مفهوم الأمن الغذائي..

شهد مفهوم الأمن الغذائي تطورًا كبيرًا خلال العقود الماضية، فلم يعد يقتصر على توفير الغذاء بكميات كافية، بل أصبح يشمل قدرة جميع الأفراد على الحصول بصورة دائمة على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبّي احتياجاتهم الغذائية ويضمن لهم حياة صحية ونشطة.

وقد عرّفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ((FAOالأمن الغذائي بأنه: "الحالة التي يكون فيها جميع الناس، في جميع الأوقات، قادرين ماديًا واقتصاديًا على الحصول على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة صحية ونشطة."

ويقوم الأمن الغذائي على أربعة أبعاد رئيسية هي:

- توافر الغذاء من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد.
- إمكانية الحصول على الغذاء اقتصاديًا وجغرافيًا.
- الاستخدام السليم للغذاء بما يحقق التغذية الصحية.
- استقرار الإمدادات الغذائية وعدم تعرضها للانقطاع نتيجة الأزمات أو الكوارث.

وأصبح الأمن الغذائي اليوم مؤشرًا أساسيًا لقياس مستوى التنمية والاستقرار داخل الدول، كما يمثل أحد أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة.

ثانيًا: مفهوم المرأة في التنمية

لم تعد المرأة تُنظر إليها باعتبارها مستفيدة من برامج التنمية فقط، وإنما أصبحت شريكًا رئيسيًا في التخطيط والتنفيذ وصنع القرار. وقد أثبتت التجارب الدولية أن المجتمعات التي تتمتع فيها المرأة بفرص متساوية في التعليم والعمل والملكية تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

وتشمل مساهمة المرأة في التنمية مجالات متعددة، منها:

- التنمية الزراعية.
- التنمية الاقتصادية.
- التنمية الاجتماعية.
- التنمية البيئية.
- التنمية البشرية.

ويُعد تمكين المرأة أحد المؤشرات الرئيسة لنجاح السياسات التنموية، لما له من تأثير مباشر في تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر وتعزيز الأمن الغذائي.

ثالثًا: العلاقة بين المرأة والأمن الغذائي

تؤدي المرأة دورًا محوريًا في جميع مراحل النظام الغذائي، بدءًا من إنتاج الغذاء، مرورًا بتجهيزه وحفظه، وانتهاءً بتوزيعه داخل الأسرة.

وتشير الدراسات إلى أن المرأة مسؤولة عن نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي في الدول النامية، كما تقوم بإدارة الموارد الغذائية داخل الأسرة، وتحرص على توفير الاحتياجات الغذائية للأطفال وكبار السن، الأمر الذي يجعلها عنصرًا أساسيًا في تحقيق الأمن الغذائي.

وتتجلى مساهمة المرأة في الأمن الغذائي في عدة مجالات، أهمها:

- المشاركة في الإنتاج الزراعي.
- تربية الدواجن والماشية.
- الصناعات الغذائية المنزلية.
- حفظ الأغذية وتقليل الفاقد.
- إدارة استهلاك الغذاء داخل الأسرة.
- نقل الخبرات الزراعية والغذائية بين الأجيال.

رابعًا: الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطًا مباشرًا بأهداف التنمية المستدامة، وخاصة:

الهدف الأول: القضاء على الفقر.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع.

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين.

الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي.

ومن ثم فإن تعزيز دور المرأة في التنمية الزراعية وتحقيق المساواة في الحصول على الموارد الإنتاجية يمثل أحد أهم السبل لتحقيق هذه الأهداف.

يتضح من العرض السابق أن الأمن الغذائي لم يعد قضية زراعية فحسب، بل أصبح قضية تنموية متكاملة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تؤكد الأدبيات الدولية أن المرأة تمثل أحد أهم ركائز تحقيق الأمن الغذائي، وأن تمكينها يعد استثمارًا مباشرًا في التنمية المستدامة، بما يستوجب وضع سياسات تعزز مشاركتها وتذلل العقبات التي تواجهها.

المحور الثاني: الدور التنموي للمرأة في تحقيق الأمن الغذائي

تلعب المرأة دورًا محوريًا في منظومة الأمن الغذائي، ليس فقط باعتبارها مستهلكة للغذاء، وإنما بوصفها منتجة ومخططة ومديرة للموارد الغذائية داخل الأسرة والمجتمع. وقد أكدت العديد من الدراسات أن تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين التغذية، وتقليل معدلات الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة.

ومع تطور مفهوم التنمية، أصبحت المرأة شريكًا رئيسيًا في تنفيذ السياسات الزراعية والغذائية، وأحد أهم عناصر تحقيق الأمن الغذائي على المستويين الوطني والمحلي.

أولًا: دور المرأة في الإنتاج الزراعي

تشارك المرأة في مختلف الأنشطة الزراعية، سواء في الزراعة التقليدية أو الحديثة، وتشمل مساهماتها:

- إعداد الأراضي للزراعة.
- زراعة المحاصيل الحقلية والبستانية.
- رعاية النباتات خلال مراحل النمو.
- حصاد المحاصيل.
- فرز المنتجات الزراعية وتعبئتها.
- تسويق المنتجات الزراعية.

وفي كثير من الدول النامية تمثل النساء نسبة كبيرة من القوى العاملة الزراعية، خاصة في المناطق الريفية، حيث يعتمد عدد كبير من الأسر على مساهمتهن في توفير الغذاء والدخل.

كما تسهم المرأة في الحفاظ على البذور المحلية، ونقل الخبرات الزراعية بين الأجيال، الأمر الذي يعزز استدامة الإنتاج الزراعي.

ثانيًا: دور المرأة في الإنتاج الحيواني

لا يقتصر دور المرأة على الزراعة النباتية، بل يمتد إلى الإنتاج الحيواني، حيث تقوم بـ:

- تربية الدواجن.
- تربية الماشية.
- إنتاج الألبان.
- تصنيع منتجات الألبان.
- رعاية الحيوانات المنزلية.
- إنتاج البيض والعسل.

ويمثل هذا النشاط مصدرًا مهمًا لدخل الأسرة، كما يسهم في تحسين مستوى التغذية، خاصة في المناطق الريفية.

ثالثًا: المرأة وإدارة الغذاء داخل الأسرة

تُعد المرأة المسؤولة الأولى عن إدارة الغذاء داخل الأسرة، من خلال:

تخطيط الوجبات الغذائية.

- إعداد الطعام.
- حفظ الأغذية.
- تقليل الفاقد الغذائي.
- توجيه الاستهلاك الغذائي.
- ضمان حصول الأطفال وكبار السن على التغذية المناسبة.

وقد أثبتت الدراسات أن الأسر التي تتمتع فيها المرأة بقدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي تحقق مستويات أفضل من الأمن الغذائي والصحة العامة.

رابعًا: المرأة وريادة الأعمال الزراعية

شهدت السنوات الأخيرة توسعًا في مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالغذاء، مثل:

تصنيع الأغذية المنزلية.

- إنتاج المخبوزات.
- تصنيع المربات والعصائر.
- تعبئة التمور.
- تجفيف الخضر والفاكهة.

- الصناعات الغذائية الريفية.

وتوفر هذه المشروعات فرص عمل جديدة، وتسهم في زيادة دخل الأسرة، والحد من الفقر، وتحقيق التنمية المحلية.

خامسًا: المرأة والتكيف مع التغيرات المناخية

أصبحت التغيرات المناخية من أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي عالميًا، وقد أثبتت المرأة قدرتها على التكيف من خلال:

ترشيد استخدام المياه.

استخدام البذور المقاومة للجفاف.

تنويع المحاصيل.

إعادة تدوير المخلفات الزراعية.

نشر الممارسات الزراعية المستدامة.

وتدعم هذه الممارسات قدرة المجتمعات الريفية على مواجهة آثار التغيرات المناخية وتقليل مخاطر نقص الغذاء.

سادسًا: التجربة المصرية في دعم المرأة والأمن الغذائي

شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتمكين المرأة في القطاع الزراعي، من خلال عدد من المبادرات والبرامج، من أبرزها:

دعم المرأة الريفية عبر المجلس القومي للمرأة.

مشروعات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

برامج وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتدريب السيدات الريفيات.

مبادرة "حياة كريمة" التي أسهمت في تحسين الخدمات والبنية الأساسية في القرى، ووفرت فرصًا أكبر لمشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية.

مشروعات التمويل متناهي الصغر التي ساعدت آلاف النساء على إنشاء مشروعات إنتاجية وغذائية.

وقد انعكس ذلك على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الزراعية والإنتاجية، وتحسين مستوى دخل العديد من الأسر الريفية.

سابعًا: نماذج دولية ناجحة

قدمت عدة دول تجارب متميزة في تمكين المرأة لتحقيق الأمن الغذائي، منها:

الهند: دعم التعاونيات النسائية في الإنتاج الغذائي والتصنيع الزراعي.

رواندا: منح النساء حقوقًا أكبر في ملكية الأراضي، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

بنجلاديش: توفير التمويل الأصغر للنساء العاملات في الزراعة والصناعات الغذائية.

المغرب: إنشاء تعاونيات نسائية لإنتاج زيت الأرجان والمنتجات الزراعية، مما وفر فرص عمل ورفع دخول الأسر.

وتؤكد هذه التجارب أن الاستثمار في المرأة يؤدي إلى نتائج إيجابية على الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

وبناء عليه.. يتبين أن المرأة ليست عنصرًا مساعدًا في تحقيق الأمن الغذائي، بل هي شريك رئيسي في جميع مراحل المنظومة الغذائية، بدءًا من الإنتاج الزراعي والحيواني، مرورًا بالتصنيع والتسويق، وانتهاءً بإدارة الغذاء داخل الأسرة. ومن ثم، فإن دعم المرأة وتمكينها يمثلان أحد أهم الاستثمارات لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه المرأة في تحقيق الأمن الغذائي

على الرغم من الدور المحوري الذي تؤديه المرأة في تحقيق الأمن الغذائي، فإنها لا تزال تواجه العديد من التحديات التي تحد من قدرتها على المشاركة الكاملة في التنمية الزراعية والإنتاج الغذائي. وتتداخل هذه التحديات بين عوامل اقتصادية واجتماعية وتشريعية وبيئية، الأمر الذي يتطلب تبني سياسات متكاملة لمعالجتها وتحقيق المساواة في الفرص والإمكانات.

أولًا: التحديات الاقتصادية

تُعد التحديات الاقتصادية من أبرز العقبات أمام المرأة، ومن أهمها:

- محدودية الحصول على التمويل والقروض الزراعية.
- ضعف فرص امتلاك الأراضي الزراعية.
- انخفاض الدخل مقارنة بالرجال في بعض القطاعات.
- ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج.
- ضعف فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية.
- وتؤدي هذه التحديات إلى انخفاض قدرة المرأة على التوسع في الإنتاج أو تطوير مشروعاتها الزراعية والغذائية.

ثانيًا: التحديات الاجتماعية والثقافية

- ما زالت بعض العادات والتقاليد تحد من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، ومن أبرز هذه التحديات:
- النظرة التقليدية لأدوار المرأة.
- ارتفاع معدلات الأمية في بعض المناطق الريفية.
- محدودية فرص التعليم والتدريب.
- زيادة الأعباء المنزلية ورعاية الأطفال وكبار السن.
- ضعف مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات داخل بعض الأسر والمجتمعات.
- وتؤثر هذه العوامل بصورة مباشرة في قدرة المرأة على الاستفادة من الفرص التنموية المتاحة.

ثالثًا: التحديات التشريعية والمؤسسية

رغم التطور الذي شهدته العديد من التشريعات، لا تزال هناك تحديات تتعلق بـ:

- صعوبة إجراءات الحصول على التمويل.

- ضعف تمثيل المرأة في بعض المؤسسات الزراعية.
- محدودية وصول النساء إلى خدمات الإرشاد الزراعي.
- عدم الاستفادة الكاملة من البرامج الحكومية في بعض المناطق.

ومن ثم، فإن تطوير السياسات العامة بما يضمن تكافؤ الفرص يمثل خطوة أساسية لدعم المرأة.

رابعًا: التغيرات المناخية

أصبحت التغيرات المناخية من أخطر التحديات التي تواجه الأمن الغذائي، حيث تؤثر على:

- إنتاجية الأراضي الزراعية.
- توافر المياه.
- خصوبة التربة.
- انتشار الآفات والأمراض الزراعية.
- استقرار الإنتاج الغذائي.

وتتأثر النساء في المناطق الريفية بصورة أكبر بهذه التغيرات، نظرًا لاعتماد كثير منهن على الأنشطة الزراعية كمصدر رئيسي للدخل.

خامسًا: الأزمات العالمية وتأثيرها على الأمن الغذائي

أثبتت الأزمات الدولية، مثل جائحة كوفيد-19، والحروب، واضطرابات سلاسل الإمداد، أن الأمن الغذائي أصبح أكثر عرضة للمخاطر.

وقد نتج عن هذه الأزمات:

- ارتفاع أسعار الغذاء.
- نقص بعض السلع الأساسية.
- زيادة معدلات الفقر.
- تراجع دخول الأسر.
- زيادة العبء الاقتصادي على المرأة باعتبارها المسؤولة عن إدارة احتياجات الأسرة.

سادسًا: التحديات الرقمية والتكنولوجية

أصبح التحول الرقمي عنصرًا أساسيًا في التنمية الزراعية، إلا أن كثيرًا من النساء ما زلن يواجهن تحديات في الاستفادة من التكنولوجيا، مثل:

- ضعف المهارات الرقمية.
- محدودية الوصول إلى الإنترنت في بعض المناطق الريفية.
- نقص التدريب على استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.
- محدودية الاستفادة من تطبيقات التسويق الإلكتروني.

ومن ثم، فإن تعزيز الشمول الرقمي للمرأة يعد أحد متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في المستقبل.

سابعًا: التحديات في السياق المصري

تواجه المرأة المصرية، خاصة في الريف، عددًا من التحديات، منها:

- محدودية ملكية الأراضي الزراعية.
- الحاجة إلى مزيد من التدريب على التقنيات الزراعية الحديثة.
- ضعف التسويق لبعض المنتجات الريفية.
- محدودية التمويل للمشروعات الصغيرة.
- تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي.

ورغم هذه التحديات، فقد شهدت السنوات الأخيرة توسعًا في المبادرات الحكومية الهادفة إلى دعم المرأة الريفية، وتحسين فرصها الاقتصادية، وتعزيز مشاركتها في التنمية.

ويتضح أن التحديات التي تواجه المرأة في مجال الأمن الغذائي ليست معزولة، بل هي متشابكة وتتطلب استجابة شاملة تشمل الإصلاح التشريعي، والتمكين الاقتصادي، والتعليم، والتدريب، ودعم المشروعات الصغيرة، وتوسيع فرص الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل. كما أن الاستثمار في المرأة يمثل استثمارًا في استقرار الأسرة والمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الرابع :رؤية مستقبلية لتعزيز دور المرأة في تحقيق الأمن الغذائي

تفرض التحديات العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي ضرورة تبني رؤى وسياسات جديدة تستند إلى تمكين المرأة باعتبارها شريكًا رئيسيًا في التنمية. فتعزيز مشاركة المرأة في الإنتاج الزراعي، والصناعات الغذائية، وريادة الأعمال، وصنع القرار، يسهم في بناء منظومة غذائية أكثر استدامة وقدرة على مواجهة الأزمات.

وتنسجم هذه الرؤية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ومع رؤية مصر 2030 التي تضع تمكين المرأة ضمن أولوياتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولًا: التمكين الاقتصادي للمرأة

يُعد التمكين الاقتصادي الأساس الذي تنطلق منه قدرة المرأة على الإسهام الفاعل في تحقيق الأمن الغذائي، ويشمل ذلك:

- توفير برامج تمويل ميسرة للمشروعات الزراعية والغذائية.
- تشجيع إنشاء التعاونيات النسائية.
- دعم الصناعات الغذائية المنزلية.
- توفير فرص التسويق للمنتجات الريفية.
- تعزيز مشاركة المرأة في سلاسل القيمة الزراعية.

ومن شأن هذه الإجراءات أن تسهم في زيادة دخل الأسر وتحسين مستوى الأمن الغذائي.

ثانيًا: تطوير التعليم والتدريب

يُعد الاستثمار في التعليم والتدريب من أهم وسائل تمكين المرأة، وذلك من خلال:

- نشر برامج محو الأمية في المناطق الريفية.
- تنظيم دورات تدريبية في الزراعة الحديثة.
- تدريب النساء على الصناعات الغذائية.

- تنمية المهارات الإدارية والتسويقية.
- تعزيز الثقافة المالية وريادة الأعمال.
- فكلما ارتفع مستوى المعرفة والمهارة، ازدادت قدرة المرأة على تطوير مشروعاتها وتحسين إنتاجيتها.

ثالثًا: التحول الرقمي والابتكار

أصبح التحول الرقمي عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية الزراعية، ويمكن دعم المرأة من خلال:

◦ إتاحة المنصات الإلكترونية لتسويق المنتجات.

◦ التدريب على استخدام التطبيقات الزراعية.

◦ نشر تقنيات الزراعة الذكية.

◦ استخدام نظم الإنذار المبكر لمواجهة التغيرات المناخية.

◦ تشجيع الابتكار في المشروعات الزراعية والغذائية.

◦ ويمثل ذلك فرصة لزيادة الإنتاج وخفض التكاليف والوصول إلى أسواق جديدة.

رابعًا: دعم المرأة الريفية

تظل المرأة الريفية في مقدمة الفئات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم، وذلك عبر:

◦ تحسين الخدمات الصحية والتعليمية في الريف.

◦ تطوير البنية التحتية.

◦ توفير خدمات الإرشاد الزراعي.

◦ دعم مشروعات الإنتاج الحيواني والمنزلي.

◦ تشجيع الصناعات الحرفية والغذائية.

ويؤدي ذلك إلى تحسين جودة الحياة والحد من الفقر والهجرة من الريف إلى المدن.

خامسًا: تعزيز الشراكات بين المؤسسات

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي تكامل الجهود بين:

◦ الحكومة.

◦ الجامعات ومراكز البحوث.

◦ منظمات المجتمع المدني.

◦ القطاع الخاص.

◦ المنظمات الدولية.

ويسهم هذا التعاون في توفير التمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، ودعم المبادرات المجتمعية.

سادسًا: دور الإعلام في دعم الأمن الغذائي

يلعب الإعلام دورًا مهمًا في:

◦ نشر الوعي بالتغذية السليمة.

◦ التعريف بالمبادرات الناجحة.

◦ إبراز النماذج النسائية الملهمة.

◦ تشجيع ثقافة الإنتاج والعمل.

◦ دعم قضايا المرأة الريفية.

كما تسهم وسائل الإعلام الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي في توسيع نطاق المعرفة والتسويق للمنتجات المحلية.

سابعًا: رؤية مستقبلية من منظور الجينولوجي

يمكن الاستفادة من منظور الجينولوجي بوصفه علمًا يركز على دراسة المرأة وأدوارها في المجتمع، من خلال التأكيد على أن تمكين المرأة في المجال الزراعي والغذائي ليس مجرد هدف اقتصادي، بل هو مدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ويرى هذا المنظور أن مشاركة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وصنع القرار الاقتصادي تعزز قيم التعاون والمشاركة والمسؤولية المجتمعية، بما يسهم في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا وقدرة على مواجهة الأزمات الغذائية والبيئية، دون إغفال أهمية تكامل أدوار المرأة والرجل في عملية التنمية.

وبناء عليه، فإن مستقبل الأمن الغذائي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى قدرة الدول على الاستثمار في الإنسان، وفي مقدمة ذلك الاستثمار تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وتعليميًا. فكلما ازدادت فرص المرأة في التعليم والعمل والتمويل والمشاركة في صنع القرار، ارتفعت قدرة المجتمع على تحقيق تنمية زراعية مستدامة وأمن غذائي شامل.

المحور الخامس: النتائج والتوصيات والخاتمة

أولًا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- يمثل الأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتؤدي المرأة دورًا محوريًا في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مشاركتها في الإنتاج الزراعي، والإنتاج الحيواني، والصناعات الغذائية، وإدارة الغذاء داخل الأسرة.

- ويسهم تمكين المرأة اقتصاديًا في زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين مستوى دخل الأسرة، وتقليل معدلات الفقر وسوء التغذية، حيث أنهما زالت المرأة، خاصة في المناطق الريفية، تواجه تحديات تتعلق بالحصول على التمويل، وامتلاك الأراضي، والتدريب، والتكنولوجيا، والتسويق.
- تؤثر التغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية العالمية بصورة مباشرة في الأمن الغذائي، الأمر الذي يتطلب زيادة قدرة المرأة على التكيف مع هذه المتغيرات.
- وأثبتت التجارب الدولية أن الاستثمار في المرأة يعد من أكثر السياسات فاعلية في تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي.
- حققت مصر خلال السنوات الأخيرة تقدمًا ملحوظًا في دعم المرأة الريفية من خلال عدد من المبادرات والمشروعات القومية، إلا أن الأمر ما زال يحتاج إلى مزيد من الجهود، خاصة في مجالات التدريب والتمويل والتسويق.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:

◦ زيادة الاستثمارات الموجهة لتمكين المرأة اقتصاديًا في القطاع الزراعي.

◦ توفير قروض ميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء.

◦ التوسع في برامج التدريب الزراعي والغذائي للمرأة الريفية.

◦ دعم التعاونيات النسائية وتشجيع الصناعات الغذائية المحلية.

◦ تعزيز استخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي في الأنشطة الزراعية.

◦ تحسين وصول المرأة إلى خدمات الإرشاد الزراعي.

◦ تشجيع البحث العلمي في مجالات الأمن الغذائي وتمكين المرأة.

◦ زيادة مشاركة المرأة في صنع السياسات الزراعية والغذائية.

◦ دعم المبادرات التي تستهدف الحد من الفاقد الغذائي وترشيد الاستهلاك.

◦ توسيع التعاون بين الحكومة والجامعات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في تنفيذ برامج الأمن الغذائي.

الخاتمة..

أثبتت الدراسة أن تحقيق الأمن الغذائي لم يعد مسؤولية الحكومات وحدها، بل أصبح مسؤولية مشتركة تتطلب مشاركة جميع فئات المجتمع، وفي مقدمتها المرأة التي تمثل أحد أهم عناصر التنمية المستدامة.

وقد بينت الدراسة أن تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وتعليميًا ينعكس بصورة مباشرة على تحسين الأمن الغذائي، وزيادة الإنتاج، وتحسين التغذية، وتعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات.

كما أكدت الدراسة أن التجربة المصرية تسير في اتجاه إيجابي لدعم المرأة، إلا أن تحقيق نتائج أكثر استدامة يتطلب استمرار تطوير السياسات والبرامج التي تضمن تكافؤ الفرص، وتعزز مشاركة المرأة في مختلف مجالات التنمية الزراعية والغذائية.

وفي ظل التحديات العالمية المتزايدة، فإن الاستثمار في المرأة يمثل استثمارًا في مستقبل الأمن الغذائي، وفي بناء مجتمعات أكثر عدالة واستقرارًا وقدرة على تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع: أولًا: المراجع العربية

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (.(CAPMASالمرأة والرجل في مصر، أحدث الإصدارات.
- المجلس القومي للمرأة. الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. تقارير التنمية الزراعية.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. رؤية مصر 2030.
- المعهد القومي للتغذية. تقارير الأمن الغذائي والتغذية في مصر.
- محمد عبد الوهاب، الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، القاهرة، دار الفكر العربي.
- أحمد عبد السلام، المرأة والتنمية الريفية، مكتبة الأنجلو المصرية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية..

- Food and Agriculture Organization (FAO). The State of Food Security and Nutrition in the World.
- FAO. The Status of Women in Agrifood Systems.
- United Nations Development Programme (UNDP). Human Development Report.
- United Nations. Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development.
- World Food Programme (WFP). Global Report on Food Crises.
- World Bank. Women, Business and the Law.
- IFAD. Rural Development Report.